

ماذا تعني التغييرات القادمة على غير المقيمين في المملكة المتحدة بالنسبة للأشخاص الأمريكيين؟

لطالما كانت المملكة المتحدة خيارًا جذابًا للأفراد الدوليين، سواءً جذبتهم فرص العمل، أو المدارس، أو الأمن، أو نمط الحياة أو مزيج من كل هذه العوامل. وقد تجعل **التغييرات الشاملة في نظام الضرائب بالمملكة المتحدة على غير المقيمين** التي تم الإعلان عنها في 6 مارس 2024 البعض يتساءل عما إذا كان لا يزال خيارًا مرغوبًا فيه. قد يتساءل بعض المقيمين الحاليين في المملكة المتحدة عما إذا كان ينبغي عليهم البدء في التخطيط للانتقال إلى مكان آخر.

تتمثل إحدى المجموعات التي قد تتمكن من أن تكون أكثر ارتياحًا بشأن التغييرات القادمة في الأشخاص الأمريكيين (أي، المواطنين الأمريكيين وحاملي البطاقة الخضراء). يمكن للنهج العالمي للولايات المتحدة في نظام الضرائب وكذلك المعاهدات الضريبية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن يضع هؤلاء الأفراد في وضع أفضل من غيرهم من الأشخاص غير المقيمين الذين يختارون الانتقال إلى المملكة المتحدة.

النظام الضريبي الحالي

وفقًا للقانون المحلي في المملكة المتحدة، يخضع جميع المقيمين في المملكة المتحدة للضريبة التي تفرضها المملكة المتحدة على دخلهم وأرباحهم الرأسمالية المحققة في جميع أنحاء العالم. في حالة الشخص غير المقيم في المملكة المتحدة (أي، شخص بشكل عام يكون موطنه الدائم لأغراض ضريبية خارج المملكة المتحدة؛ "الشخص غير المقيم")، يخضع هذا لأساس التحويلات الضريبية. بشكل عام، يعني هذا أنه - شريطة استيفاء الشروط، بما في ذلك دفع رسوم سنوية بعد أول 7 سنوات - لا يتم دفع ضريبة المملكة المتحدة على الدخل والأرباح غير البريطانية لغير المقيمين ما لم يتم جلب هذه المبالغ إلى المملكة المتحدة أو استخدامها فيها. وقد يستفيد غير المقيمين حاليًا من هذا الأساس الضريبي المواتي شريطة ألا يكونوا مقيمين في المملكة المتحدة في 15 من آخر 20

سنة ضريبية بالمملكة المتحدة، وهي النقطة التي يصبحون عندها "مقيمين"، ويخضعون للضريبة على دخلهم وأرباحهم في جميع أنحاء العالم، مثل أي مقيم آخر في المملكة المتحدة.

يتم فرض ضريبة الإرث في المملكة المتحدة (IHT) بشكل عام على جميع الأصول في المملكة المتحدة، بغض النظر عن حالة الإقامة ومحل الإقامة للمالك. يخضع الأشخاص المقيمون في المملكة المتحدة، بما في ذلك من يعتبرون مقيمين، لضريبة الإرث على أصولهم في جميع أنحاء العالم.

التغييرات القادمة

لقد أعلنت الحكومة عن إصلاح شامل للنظام الضريبي لغير المقيمين في المملكة المتحدة، ليبدأ حيز التنفيذ اعتبارًا من 6 أبريل 2025. وسيتم إلغاء أساس التحويلات، واستبداله بإعفاء أقصر بكثير لمدة 4 سنوات من ضريبة المملكة المتحدة على الدخل والأرباح غير البريطانية للأفراد الذين لم يكونوا مقيمين في المملكة المتحدة في خلال الـ 10 سنوات السابقة. بالرغم من أن التغييرات التي تطرأ على ضريبة الإرث تظل خاضعة للتشاور، فمن المقترح أن يكون هناك تعرض لضريبة الإرث في جميع أنحاء العالم بعد 10 سنوات من الإقامة في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى "تعقب" لمدة 10 سنوات عند التوقف عن الإقامة في المملكة المتحدة لفقدان هذا التعرض. اعتادت الصناديق الاستثمارية أن تكون تقنية تخطيط شائعة للأشخاص الذين يقتربون من محل الإقامة المُعتبر، ما مكّنهم إلى حد كبير من حماية أصولهم غير البريطانية من ضريبة الإرث وحماية دخلهم غير البريطاني وأرباحهم الرأسمالية (بخلاف تلك المستمدة من أراضي المملكة المتحدة) من التعرض الضريبي في المملكة المتحدة حتى لو ظلوا مقيمين في المملكة المتحدة - ولكن سيتم تضيق النظام السخي الحالي بشكل كبير.

ماذا يعني هذا بالنسبة للأشخاص الأمريكيين؟

هناك العديد من الطرق التي قد يكون فيها الشخص الأمريكي أقل تأثرًا بالتغييرات القادمة من غير المقيمين الآخرين، وفي الواقع أقل تأثرًا بالآثار الضريبية المترتبة على أن يصبح مقيمًا في المملكة المتحدة بموجب القواعد الحالية.

— موازنة نظام الضرائب العالمي

تعد الولايات المتحدة فريدة من نوعها تقريبًا في فرض نظام الضرائب في جميع أنحاء العالم على مواطنيها، بصرف النظر عن إقامتهم. وهذا يعني أن الأشخاص الأمريكيين لا يمكنهم التخلص من تعرضهم الضريبي العالمي من خلال الانتقال إلى بلد منخفض الضرائب أو القيام بتخطيط "بدوي مالي" من خلال ضمان عدم إقامتهم الضريبية في أي بلد.

يتمثل الجانب الآخر لذلك في أنه إذا كان مبلغ ما سيخضع على أي حال للضرائب الأمريكية، يمكن أن يكون من الملائم مواءمة أي رسوم ضريبية قد تسعى دول أخرى إلى فرضها على نفس المبلغ بحيث يمكن على الأقل تعويض الالتزامين ضد بعضهما البعض بموجب معاهدة ضريبية مزدوجة سارية. بالنسبة للأشخاص الأمريكيين المقيمين في المملكة المتحدة، قد يعني هذا أنه حتى لو كانوا مؤهلين للحصول على أساس التحويلات بموجب القواعد الحالية، ففي بعض الظروف قد لا يكون الادعاء بأنه الخيار الأفضل في الجولة. إذا كان الدخل والأرباح سيخضعان على أي حال لضريبة الولايات المتحدة، فقد يكون من الأفضل اختيار أن يخضع أيضًا لضريبة المملكة المتحدة في سنة الاستلام. بموجب القواعد الجديدة، سيكون هذا هو الحال تلقائيًا للأشخاص الذين كانوا مقيمين في المملكة المتحدة لأكثر من 4 سنوات. في حالة عدم وجود دخل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات S-corps والمركبات غير المتطابقة المماثلة، ينبغي أن تكون الائتمانات متاحة بموجب معاهدة ضريبة الدخل بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (معاهدة الدخل) لضمان عدم وجود ازدواج ضريبي اقتصادي. وعلى الرغم من أن معدلات الضرائب الفعلية في المملكة المتحدة أعلى بشكل عام من المعدلات الفيدرالية بالولايات المتحدة، فإن مواءمة الرسوم تعني على الأقل أنه يمكن اعتبار المبالغ خاضعة للضريبة بالكامل في كلا البلدين في السنة الضريبية للاستلام، بدلًا من - بموجب القواعد الحالية - أنه قد تم تأجيل الالتزام الضريبي في المملكة المتحدة في الواقع حتى يتم تحويل الدخل أو الأرباح المعنية لاحقًا إلى المملكة المتحدة، والتي يمكن أن تسبب صعوبات في الحصول على إعفاءات ضريبية لأي ضريبة أمريكية مدفوعة بالفعل على نفس المبالغ.

تكمّن إحدى النقاط التي ستظل حاسمة بالنسبة للأشخاص الأمريكيين الذين يخضعون (أو سيصبحون) خاضعين لضريبة المملكة المتحدة على دخلهم وأرباحهم في ضمان اختيار استثماراتهم وإدارتها مع مراعاة القواعد الضريبية لكلا البلدين. على سبيل المثال، تعتبر معظم صناديق الاستثمار المشتركة في الولايات المتحدة "صناديق غير مبلغة" لأغراض ضريبية في المملكة المتحدة، وهذا يعني أن أي أرباح تتحقق تحت تصرفها ستخضع لضريبة الدخل في المملكة المتحدة بنسبة تصل إلى 45٪، في حين أنها ستخضع فقط للضريبة الفيدرالية الأمريكية بمعدل ضريبة أرباح رأسمالية طويلة الأجل بنسبة 20٪ بالإضافة إلى 3.8٪ صافي ضريبة دخل الاستثمار؛ وعلى الرغم من أن فائدة السندات البلدية الأمريكية معفاة من ضريبة الدخل الفيدرالية الأمريكية، إلا أنها ستخضع لضريبة الدخل في المملكة المتحدة بنسبة تصل إلى 45٪، وبالتالي فإن العائد

المخفض المدفوع لحساب الوضع الضريبي التفضيلي للولايات المتحدة غالبًا ما يكون غير مجد إذا كان يتعين أخذ التعرض الضريبي في المملكة المتحدة في الاعتبار. يمكن أن يكون مدير الاستثمار ذو الخبرة في إدارة المحافظ لعملاء الولايات المتحدة/المملكة المتحدة ذا قيمة للتقليل عبر هذه الفروق الدقيقة.

— يتحدد كونك "مقيمًا في إطار معاهدة" الولايات المتحدة لأغراض ضريبة الدخل

سواءً كان الشخص مقيمًا في المملكة المتحدة لأغراض ضريبية من خلال اختبار الإقامة القانوني. يبحث هذا الاختبار في اتصالات الشخص بالمملكة المتحدة وخارجها (مثل مكان وجود منزل، ومكان وعدد مرات عمله وما إلى ذلك) بالإضافة إلى عدد الأيام التي يقضيها في المملكة المتحدة. ويتمثل المبدأ العام في أنه كلما زاد عدد الاتصالات التي تربط الشخص بالمملكة المتحدة، قل الوقت الذي يمكن أن يقضيه هنا كل سنة ضريبية دون أن يكون مقيمًا في المملكة المتحدة.

حينما يكون شخص أمريكي مقيمًا في المملكة المتحدة، تحدد معاهدة الدخل عملية لتحديد المكان الذي ينبغي اعتبار هذا الشخص "مقيمًا في إطار المعاهدة".

على الرغم من أنها تعتمد بشكل كبير على الحقائق وغير قابلة للتطبيق بشكل عام على أولئك الذين يعملون بدوام كامل في المملكة المتحدة، في بعض الظروف مع التخطيط الدقيق، من الممكن اعتبار الشخص الأمريكي المقيم في المملكة المتحدة بموجب اختبار الإقامة القانوني مقيمًا في إطار معاهدة الولايات المتحدة. في هذه الحالة، سيكون للولايات المتحدة حقوق ضريبية حصرية على دخله وأرباحه في جميع أنحاء العالم باستثناء:

- الدخل التجاري لمنشأة دائمة كائنة في المملكة المتحدة؛
- دخل الإيجار في المملكة المتحدة؛
- الأرباح الرأسمالية من التصرف في أراضي المملكة المتحدة والكيانات الغنية بالأراضي في المملكة المتحدة غير المدرجة؛ و
- دخل توزيعات الأرباح من الشركات البريطانية (هنا، يتم تحديد ضريبة المملكة المتحدة بنسبة 15٪، كونها معدل اقتطاع في إطار المعاهدة).

حتى في ظل القواعد الحالية، يعد هذا أفضل بكثير من الاعتماد على أساس التحويلات لتقليل الالتزامات الضريبية في المملكة المتحدة فيما يتعلق بجميع الدخل والأرباح الأخرى غير البريطانية، حيث يمكن إحضار المبلغ المعني إلى المملكة المتحدة دون فرض رسوم ضريبية وليس هناك حاجة لدفع رسوم أساس التحويل. علاوة على ذلك، على الرغم من أنهم مقيمون في المملكة المتحدة بموجب القانون المحلي، يمكن للمواطن الأمريكي المقيم في إطار المعاهدة الأمريكية الاستثمار مع مراعاة الاعتبارات الضريبية الأمريكية فقط، بما في ذلك في الصناديق المشتركة الأمريكية والسندات البلدية دون الخضوع لمعدلات الضرائب الأعلى في المملكة المتحدة عليها.

وبموجب القواعد الجديدة، يمكن أن تكون الإقامة في إطار معاهدة الولايات المتحدة ذا قيمة خاصة لأي شخص مقيم في المملكة المتحدة لأكثر من 4 سنوات، لأنها ستوفر حماية مستمرة من ضريبة المملكة المتحدة لجميع الدخل والأرباح غير البريطانية، والتي ستخضع لضريبة المملكة المتحدة حتى لو لم يتم تحويلها إلى المملكة المتحدة.

— منح الولايات المتحدة حقوق الضرائب العقارية الحصرية

على الرغم من أن يتم تحصيل ضريبة العقارات الأمريكية وضريبة الإرث في المملكة المتحدة بنسبة 40٪، نظرًا لأن المملكة المتحدة لديها بدل معفى من الضرائب أقل بكثير (325,000 جنيه إسترليني) من الولايات المتحدة (13.6 مليون دولار، وإن كان من المقرر أن "تنزل" إلى 7 ملايين دولار كندي اعتبارًا من يناير 2026)، فإن التعرض لضريبة الإرث يُزيد بشكل كبير من تعرض الشخص الأمريكي للضريبة العقارية العالمية بما يصل إلى 5 ملايين دولار كندي لكل عقار.

تنص معاهدة ضريبة الهدايا والعقارات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (معاهدة العقارات) على أنه عندما يكون الشخص الأمريكي الذي ليس مواطنًا بريطانيًا "مقيمًا في إطار المعاهدة" في الولايات المتحدة لأغراض ضريبة العقارات، فإن الولايات المتحدة لديها حقوق حصرية في فرض الضرائب العقارية على أصولها في جميع أنحاء العالم بخلاف ما يلي:

- العقارات في المملكة المتحدة؛ و
- الملكية التجارية لمنشأة دائمة في المملكة المتحدة (BPPE).

يمكن أن يكون هذا أكثر ملاءمة من قواعد ضريبة الإرث الحالية المطبقة على غير المقيمين الذين لا يعتبرون مقيمين، والتي تقيد تعرضهم لضريبة الإرث (الجميع) أصولهم في المملكة المتحدة.

الشخص الذي يعتبر مقيماً في إطار معاهدة العقارات الأمريكية وليس مواطناً بريطانياً ليس لديه تعرض لضريبة الإرث على أي أصول في المملكة المتحدة بخلاف العقارات في المملكة المتحدة والملكية التجارية لمنشأة دائمة في المملكة المتحدة، أي تكون حساباتهم المصرفية في المملكة المتحدة، وأسهمهم وأعمالهم الفنية محمية بموجب معاهدة عقارية محمية من ضريبة الإرث.

بالرغم من أن قواعد ضريبة الإرث الجديدة لا تزال خاضعة للتشاور، فإن الاقتراح الحالي يتمثل في أنه بعد 10 سنوات من الإقامة في المملكة المتحدة، ستصبح أصول الشخص في جميع أنحاء العالم - كمسألة تتعلق بالقانون المحلي في المملكة المتحدة - خاضعة لضريبة الإرث. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح أن التعرض لضريبة الإرث في جميع أنحاء العالم - بمجرد اكتسابها - لن يتوقف إلا بعد 10 سنوات من الإقامة خارج المملكة المتحدة (على افتراض بالطبع أنه يتم تقديم القواعد بالشكل المقترح حالياً، على الرغم من أن هذا لا يزال خاضعاً للتشاور) هذا هو المكان الذي يمكن أن تكون فيه معاهدة العقارات ذات قيمة كبيرة من خلال الحماية من "تعقب" ضريبة الإرث الجديدة لمدة 10 سنوات للمواطنين الأمريكيين الذين يعودون إلى الولايات المتحدة باستخدام قواعد "كسر التعادل أو التراجع"، على سبيل المثال إذا كان لديهم منزل دائم في الولايات المتحدة ولكن ليس في المملكة المتحدة. إن تعرض الشخص لضريبة الإرث سيقصر على عقاراته الموجودة في المملكة المتحدة والملكية التجارية لمنشأة دائمة في المملكة المتحدة، حتى لو ظل في هذا "التعقب" لمدة 10 سنوات شريطة أن يكون الشخص مقيماً في إطار معاهدة العقارات في الولايات المتحدة. يمكن أن يمنح ذلك الراحة للمقيمين في المملكة المتحدة على المدى الطويل حيث يمكنهم في المستقبل تقليل تعرضهم لضريبة الإرث بسرعة نسبية عند مغادرة المملكة المتحدة، مع التخطيط المناسب.

لا تتوفر القدرة على منح حقوق فرض الضرائب العقارية الوحيدة في الولايات المتحدة على معظم الأصول سوى لغير مواطني المملكة المتحدة. لذلك سيظل من المهم أن يأخذ الأفراد المتأثرون المشورة الضريبية في المملكة المتحدة قبل التقدم بطلب للحصول على الجنسية البريطانية إذا كانوا يرغبون في المستقبل في الاعتماد على معاهدة التركة بهذه الطريقة.

الخاتمة

بالرغم من أن إعلانات ميزانية الربيع تمثل تغييرات هائلة في فرض الضرائب على غير المقيمين، كما نرى، فإن معاهدات الولايات المتحدة/المملكة المتحدة، وكذلك الضرائب العالمية التي تفرضها الولايات المتحدة على مواطنيها، توفر خيارات إضافية للأشخاص الأمريكيين، والتي لا تتوفر لغير المقيمين "العاديين". يتعين التفاوض على أي تغييرات على المعاهدات بين حكومتنا المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ما يعني أن التعديلات لن تستغرق وقتاً لإدخالها فحسب، بل ستكون هناك حاجة إلى اتفاق عبر الأطلسي على أن التغييرات لها ما يبررها وتصب في مصلحة كل بلد.

لا تزال هناك اعتبارات معقدة تلعب دوراً لأي شخص أمريكي يفكر في دخول شبكة الضرائب في المملكة المتحدة أو دخل فيها بالفعل، وهناك حاجة إلى تخطيط دقيق ومشورة متخصصة لضمان أفضل نتيجة ممكنة بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الفرص لمرة واحدة التي قد يرغب غير المقيمين - بما في ذلك الأشخاص الأمريكيين - الذين يعتبروا مقيمين في المملكة المتحدة أو يفكروا في أن يصبحوا مقيمين في المملكة المتحدة في الاستفادة منها قبل أبريل 2025، أو بموجب أحكام مؤقتة سارية حتى أبريل 2027. ومع ذلك، سيظل من الممكن بالتأكيد أن يصبح الشخص الأمريكي مقيماً في المملكة المتحدة ويظل مقيماً فيها لأكثر من 4 سنوات بموجب القواعد الجديدة مع تخفيف تعرضه الضريبي العالمي، شريطة توخي الحذر.

بإخلاء المسؤولية: هذا ملخص أساسي للغاية لمجال معقد من القانون والضرائب. ولا ينبغي اعتباره مشورة قانونية. قبل
لتصرف أو الامتناع عن التصرف فيما يتعلق بوضعك الضريبي في المملكة المتحدة، ينبغي عليك دائماً الحصول على مشورة
ضريبية متخصصة.

Mishcon de Reya LLP 2024 ©